

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني

المميزة : سلطة المياه .

وكيلها المحامي بلال نصيرات .

المميز ضدها : صباح إبراهيم أحمد العزام .

وكيلها المحاميان بلال العزام وصخر صوالحة .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٦/٨٣٠ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ القاضي ببرد الاستئنافين
موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في القضية رقم
٢٠١٥/١٢١٢ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ القاضي : (بالزام المدعى عليها سلطة المياه بأن تدفع
للمدعية صباح مبلغ ثلاثة وثلاثين ألفاً وأربعمئة وخمسة وثلاثين ديناراً وسبعمئة وستين فلساً
مع تضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية السنوية
ومقدارها ٩% على مبلغ التعويض المحكوم به تحسب بعد مرور شهر واحد على اكتساب
الحكم الدرجة القطعية بحال عدم دفع هذا المبلغ أو إيداعه لدى مدير تسجيل الأراضي
المختص وفق الأصول) وتضمن المدعى عليها كافة الرسوم والمصاريف التي تكبدتها
المدعية ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١ - أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة حيث إن تقرير الخبرة لا يتناسب وتقرير لجنة المنشئ وجاءت الأسعار عالية جداً بالمقارنة معه ولم يستأنس الخبراء بتقرير لجنة المنشئ .

٢ - أخطأت محكمة الاستئناف باعتماد تقرير الخبرة من حيث الأسعار حيث إن الأسعار بتلك المنطقة أقل بكثير مما قدره الخبراء ومخالف لأحكام المادة العاشرة من قانون الاستملاك .

٣ - أخطأت المحكمة حيث إن المساحة المسحوبة للمميز ضده غير دقيقة ومبنية على أسس قانونية سليمة ومخالفة للأصول .

٤ - إن الخبرة جاءت مجرد سرد أرقام ولا يتفق مع الواقع الصحيح حيث إن الخبراء لم يبينوا الأسس التي اعتمدوا عليها في إعداد تقرير الخبرة وكيف توصلوا إلى المساحة المقنطعة والأسعار .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية صباح إبراهيم أحمد العزام تقدمت بدعواها لدى محكمة بداية إربيد بمواجهة المدعى عليها سلطة المياه .
موضوعها مطالبة بالتعويض عن استملاك وقدرت دعواها بمبلغ خمسمئة دينار لغايات الرسوم .

على سند من القول :

١ - تملك المدعية حصصاً في قطعة الأرض رقم ٨٠ حوض ٣ سهل المنشية - الشونة الشمالية - قرية المنشية وهي من نوع الميري ومساحتها ٤١ دونماً و٧٠٧ م^٢ .

٢ - بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١ قامت الجهة المدعى عليها بإعلان رغبتها باستملاك قطعة الأرض موضوع الدعوى ونشر إعلان الاستملاك بجريدتي الأنباط والغد.

٣ - وافق مجلس الوزراء على الاستملاك ونشرت الموافقة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٥٣٢٠ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ .

٤ - طالبت المدعية المدعى عليها بدفع التعويض العادل عن الاستملاك ولكنها تمنعت عن الدفع .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة البداية قرارها ٢٠١٥/١٢١٢/٢٩ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ والمتضمن إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ ٣٣٤٣٥,٧٦٠ ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% تستحق بعد مرور شهر على اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم ترتض المدعى عليها بالقرار حيث استدعت استئنافه أصلياً وتقدمت المدعية باستئناف تبعي .

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة استئناف إربد قرارها رقم ٢٠١٦/٨٣٠ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ والمتضمن رد الاستئنافين الأصلي والتبعي وتضمين المستأنفة أصلياً (المدعى عليها) الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية .

لم ترتض المستأنفة أصلياً (المدعى عليها) سلطة المياة بالقرار حيث استدعت تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وللرد على أسباب التمييز جميعها ومفادها النعي على القرار الخطأ من حيث اعتماد تقرير الخبرة .

فإننا نجد إن محكمة الاستئناف أجرت الخبرة الفنية بمعرفة ثلاثة خبراء من ذوي الدراية والاختصاص وقد التزم الخبراء بالمهمة الموكولة إليهم حيث بينوا شكل الأرض وأبعادها وبينوا قيمة المتر المربع من الأرض المستملكة بتاريخ الاستملاك في ٢٠١٤/١٢/١ .

وحيث إن اعتماد تقرير الخبرة من صلاحيات محكمة الموضوع ما دام إنه قائم على أساس سليم ومستمد من البيانات وحيث تم اعتماد التقرير فإن هذه الأسباب مستوجبة الرد .

لهذا واستناداً لما تقدم نقرر رد الطعن وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٥/٣١ م

عضو _____ و _____

برئاسة القاضي نائب الرئيس

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو _____ و _____

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / س . هـ